

البرازيل

سقوط روسيف... من ضمن «الدومينو اللاتيني»

تحرك القضاء لفتح ملفات الفساد، فتدخّل الإعلام لتطهير الملفات التي تطاول العماليين حصراً، على أن يُستفاد من الملفات الأخرى في بازار الابتزاز. خلقت حينها معادلة حفظ الرأس مقابل تشريع «الانقلاب»، هنا، دفعت قراءة نائب الرئيس، ميشال تامر، للمرحلة إلى حسمه مسألة التخلي عن حليفه العمالي، وانتقلت العدوى إلى «الحركة التقدمية» التي أعلنت انسحابها من الحكومة الائتلافية، وكزت السبحة، حيث لم يبق في الحكومة إلا الحزب الاشتراكي الذي أوفى بعهوده حتى اللحظة الأخيرة.

خلال اجتماع مع روسيف وقياديي «حزب العمال»، ليلة جلسة الكونغرس التي بتت عزل روسيف مؤقتاً، قال دا سيلفا إن الشعب البرازيلي خُذع، ولم تُسَنح للعماليين الفرصة ولا الوقت للدفاع عن أنفسهم. رأى دا سيلفا أن مناوئي حزبه أقنعوا الشعب بأن العماليين لصوص وأن قوى المعارضة ملائكة، وأن وجود العماليين في السلطة سيكون نذير شؤم وبؤس. وبالتالي، لم يكن أمام العماليين إلا خيار الحفاظ على البلاد وعلى المكتسبات التي عملوا من أجلها، وفقاً لدا سيلفا الذي دعا بالتوازي إلى مراقبة حكم «الخونة» جيداً. رأى الزعيم العمالي أن وجود حزبه خارج السلطة في هذه الفترة سيكون أكثر منفعة، حيث إن المرحلة ستكون للتخاصص و«بيع البلد». قال دا سيلفا: «سنتنحى جانباً، لكن عيننا لن تغفو أبداً، وسنظل حماة هذه الأرض ومياهاها التي تعوم على ثروات من النفط كافية لإسعاد أجيالنا، وهي الأسباب التي حوربنا من أجلها، وهي التي سيحاولون نهبها في الأيام المقبلة. سننام وأعيننا مفتوحة، فحراسة البلد واجب، وخصوصاً حين يتقلد اللصوص السلطة فيه».

وكانت الدعاية التدميرية المنهجية في الأخبار ومختلف البرامج تهدف إلى إسقاط هيبة الرئيسة العمالية وتلطّيح سمعتها، تمهيداً لإسقاطها. لم تنجح غرفة عمليات «المعارضة» بإسقاط روسيف في انتخابات الدورة الثانية، على الرغم من المعارك الشرسة التي قادتها؛ فرصيد العماليين الذين أداروا سياسات اجتماعية ناجحة أعطاهم الأرححية في صناديق الاقتراع. إلا أن الفارق البسيط في نتيجة الانتخابات عزز الثقة في أن إقصاء العماليين بات قريباً، حيث إن مستوى التأييد كان ينخفض بشكل حاد. إلا أن الأمر لم يعد يحتمل دورة ثانية قد يتعافى فيها اليساريون، بالإضافة إلى أن النجاح بتدمير التيار الممانع في أميركا اللاتينية يحتاج إلى الحسم السريع في لحظة مؤاتية قد لا تتكرر، فاتخذ القرار باللجوء إلى «الانقلاب الدستوري». لم تكن إطاحة العماليين عملية سهلة، لكن مفاتيحها كانت متوفرة في مثلث الإعلام والقضاء و«الحلفاء».

بثقله المعنوي، جاءت لثسقط الراية اليسارية في أميركا اللاتينية. فإسقاط رمزية فنزويلا كان لا بد من أن يُصرف في البرازيل على وجه السرعة، فهناك مركز ثقل الاقتصاد اللاتيني، وقوة «اليسار» الحقيقية. بدأت الدراسات الجدية حول إسقاط «اليسار» منذ اللحظة الأولى لتسلم دييلما روسيف مقاليد الرئاسة في الدورة الأولى، حيث إن تنحي الزعيم العمالي الرمز، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، عن سدة الرئاسة سهل المهمة إلى حد كبير. فالرجل أنهى حكمه بنجاحات لم تشهدها البرازيل من قبل، وبرصيد شعبي فاق الـ70%؛ وعليه فإن مجرد التفكير في إسقاطه كان ضرباً من العبثية والجنون. تولى الإعلام البرازيلي مهمة تغيير المشهد العام في الأيام الأولى من عهد روسيف. حوّرت الشاشات البرازيلية مسيرة النضال «للتأثرة اليسارية»، مصورة إياها كزعيمه لعصابة مختصة في سرقة المصارف. كما عملت تلك الشاشات على تخويف البرازيليين من «الديكتاتورية».

سهل سيناريو الانقلاب مثلث الإعلام والقضاء و«الحلفاء» (أف ب)



يندرج إخراج الرئيسة

البرازيلية دييلماروسيف من السلطة. عقب نجاح «الانقلاب الدستوري»، ضمن مشروع أوسع يستهدف مجمل القوى «اليسارية» الحاكمة في أميركا اللاتينية

برازيليا - علي فرحات

في لقاء صحافي عقب فوز المعارضة الفنزويلية بالانتخابات البرلمانية قبل أشهر، قالت الزعيمة اليمينية، ماريا مارتشادو، إن سقوط اليسار في فنزويلا سينسحب في خطواته الأولى باتجاه البرازيل. ورداً على سؤال «الأخبار» حول ما إذا كانت تستند في كلامها إلى إجراءات عزل الرئيسة، سيلفا روسيف، (الإجراء الذي كان في بداياته حينذاك)، أو إلى معطيات أخرى، ابتسمت مارتشادو، وقالت إن البلاد «لم تعد تحتل سياسات شمولية ومناهج اقتصادية متخلفة».

كانت سيدة المعارضة الأولى تعني ما تقول حينها، وهي التي كانت وما زالت على علاقة وتنسيق مستمر مع سفارات الدول الكبرى التي قادت عملية إسقاط «اليسار»، بنجاح قل نظيره. صخّ قول مارتشادو، فالبرازيل حلتّ ثالثة في خريطة السقوط، ليتبين أن الترتيب أيضاً مشغول بحنكة. كانت انتخابات الأرجنتين فرصة مؤاتية انتزعها اليمين في لحظة حسابات خاطئة ارتكبها تيار كريستينا فرنانديز. أما فنزويلا، التي كانت تترنح تحت وطأة الإفقار والتجويع، فتم كطف انتخاباتها بسهولة. محاصرة نظام الثورة البوليفارية في فنزويلا، حدوث صدامات داخلية».

التحرك باتجاه رؤساء العشائر» في المقابل، أكد عضو مجلس عشائر الأنبار، الشيخ عمار الجريسي، أن «السعودية اعتمدت على جهات محلية، من أجل توزيع مساعداتها للنازحين»، لكنه رفض في الوقت ذاته الحديث عن تمكّن الرياض لـ«الأخبار» إن «هناك من يروّج لمشروع الإقليم السني، من سياسيي الأنبار، وذلك خدمة لمصالحهم لكننا نرفض هذا المشروع، ونصنّ على أن تحرك أي دولة يجب أن يكون عن طريق الحكومة العراقية». كما أضاف أن «السعودية أعربت، مع دول أخرى، عن استعدادها للمشاركة في إعمار الأنبار، لكننا نريد أن يتم ذلك، أيضاً، عن طريق الحكومة».

من هنا، يُبرز الحديث عن «العراق ما بعد داعش»، مخاوف من أن تتحوّل المحافظات التي احتلها التنظيم، في صيف عام 2014، إلى مناطق تنافس إقليمي، تكون أطرافه ممثلة بعراقيين مقرّبين من السعودية وتركيا وقطر. وقد أوضح المحلل السياسي ماجد الحسيني أن «التنافس على زعامة القرار الإقليمي كان واضحاً بين السعودية من جهة، ومن قطر وتركيا من جهة أخرى»، مشيراً في هذا المجال إلى أن «هذا ما حدث في مصر، مثلاً، وأيضاً له ملامح مشابهة في سوريا، حيث تتقاتل الأطراف المعارضة المدعومة سعودياً مع الأطراف المدعومة قطرياً وتركياً». واعتبر الحسيني، في حديث لـ«الأخبار»، أن «إصرار أميركا على التعامل مع العراق، على أساس المكونات، خصوصاً في مرحلة ما بعد داعش، يتيح للسعودية وتركيا التأثير على مستقبل المناطق الغربية والشمالية الغربية في البلاد، وبالتالي إمكانية حدوث صدامات داخلية».

تقرير

المفوضية الأوروبية: إعفاء مؤقت لإسبانيا ولبرتغال

يانيس فاروفاكس، قد رأى أنه عقب إخفاق الأحزاب الإسبانية بتشكيل حكومة، ووسط اقتراب الانتخابات المبكرة، فإن على حزب «بوديموس» أن يقدم على خطوات أكثر جذرية من مطالبة المفوضية الأوروبية بالتساهل مع البلاد حيال الدين والعجز، وخاصة أن رئيس الحكومة، ماريانو راخوي، سبق أن قام بذلك بالتوازي مع اعتراف وزير الخارجية الإسباني، جوزيه غارسيا مارغالو، أن «المفوضية الأوروبية تمادت كثيراً بسياسات التقشف». وطالب فاروفاكس «بوديموس» بتشكيل «برنامج خلاق يطرح حلولاً ويثير إعجاب الناخبين»، لكنه استدرج بأن برنامجاً كهذا لن ينجح إلا بدعم استثماري على مستوى الاتحاد الأوروبي بأكمله، قد يصل إلى 8% من الدخل الإجمالي لمنطقة اليورو، وتحت إشراف بنك الاستثمار الأوروبي وممول عن طريق إصدار كبير من سندات الخاصة مع ضمان استعداد البنك المركزي الأوروبي لشراء هذه السندات في الأسواق الثانوية إذا تطلب الأمر ذلك، كما سيتطلب الأمر، وفق فاروفاكس، آليات جديدة من قبل البنك المركزي لخفض تكاليف خدمة ديون الدول الأعضاء حتى حدود النسبة المسموح بها من مجمل الدين العام، وإعادة رسملة مباشرة للبنوك عن طريق «آلية الاستقرار الأوروبية». كما قال فاروفاكس إن البرنامج سيتطلب آليات لمحاربة الفقر يمولها نظام البنوك المركزية الأوروبية.

قررت المفوضية الأوروبية، إثر اجتماع لها أمس، عدم فرض عقوبات على البرتغال وإسبانيا «بسبب عدم امتثالهما لقوانين الاتحاد الأوروبي المالية» حين أعدت حكومتا البلدين ميزانيتهما. وقرر رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، أنه لن يتخذ أي قرارات حيال البلدين حتى نهاية شهر حزيران المقبل، أي بعد الانتخابات العامة المبكرة في إسبانيا. وقال المفوض الاقتصادي، بيير موسكوفيتشي، إن «الوقت الراهن ليس مناسباً على المستوى السياسي والاقتصادي، لاتخاذ قرار حيال إسبانيا والبرتغال»، مضيفاً أن «المفوضية ستضطر للعودة إلى هذا الشأن خلال شهر تموز».

وكان العجز في الميزانية البرتغالية قد وصل العام الماضي إلى 4,4%، أي أكثر بدرجتين من النسبة التي حددتها المفوضية. أما إسبانيا، فوصل العجز في ميزانيتها إلى 5,1%، بينما حددت المفوضية نسبة 4,2% كإقصى حد لها. ومن المتوقع لإسبانيا أن تتخطى نسبة 3% المحددة للعام الجاري، و2,5% للعام المقبل.

وقال رئيس قسم السياسة الاقتصادية في «الحزب الاشتراكي» الإسباني، مانويل دي لاروكا: «نرى منذ زمن أن الأهداف التي توصلت إليها الحكومة مع المفوضية حيال خفض العجز غير منطقية»، مضيفاً أنه «من الواضح أننا كنا على حق، ولكن سيكون ذلك على حساب مصداقية بلادنا». من جهة أخرى، كان وزير المال اليوناني السابق،

(الأخبار)



SAYFCO HOLDING

Sayfco: دائماً في الطليعة وحدودها السماء!

لطالما آمنت Sayfco بلبنان الوطن وتعتبر الإنجازات الإستثنائية التي حققتها الشركة أكبر دليل على ذلك فوحدها Sayfco تستطيع أن تفتخر ببيعها، في السنوات الأخيرة، لأكثر من 5,000 شقة تم تسليم ثلثها.

لا شك أنّ النجاح الملمّف الذي حقّقه Sayfco يرتبط، في الدرجة الأولى، بالرؤية المستقبلية المبتكرة التي يتمتّع بها الرئيس والمدير التنفيذي للشركة السيد شاهيه يريفانيان والذي جعل من Sayfco شركة العقارات الأولى التي تعتمد نموذجاً للعمل في مجال التطوير العقاري لا مثيل له يرتكز على التوازن بين طموحنا في تطوير عدد كبير من المشاريع وتجنّب أي مخاطر مالية.

أطلقت Sayfco هذه الاستراتيجية في العام 2010 مقدّمة بذلك اتفاقات تخدم أصحاب الأراضي، تعمل فيها الشركة كمتعهّد يأخذ نسبة ربح على المبيعات. وأدى ذلك إلى تطوير 25 مشروعاً خلال أقل من أربع سنوات، تغطّي مليون متر مربع من العقارات تبلغ قيمتها ما يفوق الـ 3 مليار دولار أميركي.

حتى خلال أصعب الأزمات الاقتصادية في العام 2016 فقد بيعت مئات الشقق، وأثبتت المقاربة التي تعتمدها Sayfco أنها ناجحة وفعّالة إذ توسّعت الشركة في السعودية كما ستبدأ العمل قريباً في الإمارات العربية المتحدة وفي مناطق أخرى. مع طموح واندفاع مائتين واستراتيجية مدروسة تبقى Sayfco في طليعة الشركات العقارية وتستمرّ بثقة في بناء الغد.